

## جدلية وجود اقتصاد إسلامي the argument of Islamic Economy

د. واثق عباس عبد الرحمن\*

جامعة وادي النيل، كلية العلوم الإسلامية والعربية، السودان، waamas@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/11/21

تاريخ الاستلام: 2018/08/15

### ملخص:

تتناول هذه الدراسة جدلية وجود اقتصاد إسلامي، حيث تشكل أسباب الهجوم واستراتيجيته نقطة الإنطلاق للرد على ادعاءات نفي وجود اقتصاد إسلامي، من قبل المسلمين أو غيرهم، مع توضيح أهمية قيام علم الاقتصاد الإسلامي، وكيفية إنشاء وصياغة هذا العلم. ولقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج، منها: أن شمولية الشريعة الإسلامية تمثل دليلاً على وجود الاقتصاد الإسلامي، وقيامه من الأهمية بمكان لحل المشكلات الاقتصادية بعد أن فشلت الأنظمة الوضعية من واقع تطبيقها.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الإسلامي؛ جدلية؛ الشريعة الإسلامية؛ المشكلة الاقتصادية؛ الأنظمة الوضعية.

### Abstract:

This study addresses the argument of Islamic Economy. It reveals the reasons of criticism and the strategic view to refute the allegations against the nonexistence of Islamic Economy which is raised by Muslims as well as non-Muslims. Also the study clarifies the significance of establishing and formulating the science of Islamic Economy .

The study has reached several finding: the comprehensiveness of Islamic law (Shari'a) is a genuine evidence to the existence of Islamic Economy and its significant role to resolve the economic problems that man-made law failed to solve.

**Keywords:** Islamic Economics; argument; Islamic law (Shari'a); economic problems; man-made law.

#### مقدمة:

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان، وجعله خليفة له في الأرض، ومضمون هذه الخلافة هي عبادة الله سبحانه وتعالى، بعمارة هذه الأرض، ووضع له المنهج الشامل المتكامل لتنظيم حياته كفرد وكمجتمع، فالإسلام قد وضع من الضوابط والحوافز ما يكفي ليعيش الإنسان في رفاه وطمأنينة، ومن ضمنها ضوابط وحوافز تنظم الحياة الاقتصادية، بكل تفاصيلها، فالاقتصاد يهتم بسلوك الافراد تجاه معاشهم، وبالتالي مجموع هذه النظم تمثل علم الاقتصاد الاسلامي.

هذا العلم وجد معارضة قوية ومنظمة للحد من ظهوره، عبر محاربة الفكر والتطبيق واحلال البديل له وترسيخه في حياة المسلمين، حتى اصبح واقعاً عملياً وعلمياً، وما ان ظهرت بعض البوادر المنادية بضرورة صياغة وتطبيق النظام الاسلامي في الحياة الاقتصادية، حتي قوبل ذلك بهجوم جعل الكثيرين يشككون في صدق وجود هذا العلم. إلا ان علماً من لدن العليم الخبير لا يمكن محاربته، فالله متم نوره ولو كره الكافرون، لذا نحاول هنا الرد على هذا الهجوم، وصياغة محاور لقيام هذا العلم، ومدي اهميته في حياة الناس خاصة بعد فشل الانظمة الوضعية.

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في الرد على هذه التساؤلات:

- هل هنالك اقتصاداً إسلامياً، وما مدي أهمية وجوده؟

- كيف ننشئ نظاماً اقتصادياً إسلامياً؟

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث في كونه يوضح ويثبت وجود اقتصاد إسلامي ويساهم في إنهاء ذلك الجدل.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى الآتي:

- بيان وشرح أسباب الهجوم على الاقتصاد الإسلامي ، .
- محاولة ضحد ادعاءات المعارضين لقيام الاقتصاد الإسلامي .
- توضيح أهمية قيام اقتصاد اسلامي .

**فرضيات البحث:** يفترض الباحث أن شمولية الشريعة الإسلامية تثبت أهمية وجود اقتصاد إسلامي .

**منهجية البحث:**

لضمان انجاز ومتابعة البحث وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة على ضوء الفروض يستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي .

**تنظيم الورقة:**

1. أسباب الهجوم واستراتيجيته .
2. مناقشة الأسباب والرد عليها .
3. كيف ننشي اقتصاداً إسلامياً .
4. أهمية وجود اقتصاد إسلامي
5. النتائج والتوصيات

## المطلب الأول: أسباب الهجوم واستراتيجيته:

واجه الاقتصاد الإسلامي ومازال هجوما من جهات عديدة ومتفرقة، وأثيرت كثير من الأسئلة حول وجود اقتصاد إسلامي، فمنهم من يقول إذا كان هنالك اقتصاد إسلامي: فلماذا لا يوجد اقتصاد مسيحي، أو رياضيات اسلامية مثلاً<sup>(1)</sup>.

وقبل الرد على ذلك أقول: أن صياغة هذه الاسئلة واعتبارها حجة في العصر الحالي ضد ظهور وسيادة الاقتصاد الإسلامي، نابعة من فكر مزور، كتبت اهدافه وصيغت بنوده بصورة تجعله يرتقي لمصاف العلم الثابت الذي لا يقبل التغيير، واني لا اعتقد ان اصل المشكلة ترجع إلى خوف أولئك المؤرخين من سيادة الدين والأخلاق على حياة الناس وأنشطتهم، وخاصة الاقتصادية منها، لأنهم ادركوا أن الدين بمركزاته القيمة هو الذي ينشر العدل والاخاء والتكافل بين أفراد المجتمع، وبسيادة الدين تكون هنالك مبادئ وأهداف أخلاقية يعيش المجتمع في ظلها بأمان وحرية، ولكن النزعة الانانية والتي أرادت سيادة الأنظمة الوضعية الداعية إلى الحرية والمساواة في ظاهرها، والتي أثبتت الدراسات عكس ذلك كما أثبت التطبيق العملي لها ذلك ايضا، ارادت ان تصنع فكرا تاريخيا للاقتصاد يشبع رغبتها في ضمان استمرارية هدفها، وبالفعل فان كتب التاريخ الاقتصادي يشوبه التزوير وكثير من المغالطات، ويتضح ذلك من خلال دعواهم، والتي شملت ثلاث جوانب هي (الفكر، ثم صياغة التاريخ، ثم التطبيق)، ويمكن تفصيل ذلك ادناه:

## المرحلة الأولى (مرحلة الفكر):

دعوي علماني علم الاقتصاد (الحياضية)<sup>(2)</sup>: يري الاقتصاديون الموضوعية في علم الاقتصاد القائمة على العلمانية، فعلم الاقتصاد علم علماني، والعلمانية هنا تعني:

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن يسري احمد: الاقتصاد الاسلامي بين منهجية البحث وامكانية التطبيق، ط2، 2000، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص.9.

<sup>(2)</sup> عبد الرحيم عبد الحميد الساعدي: تشخيص الازمة المنهجية لعلم الاقتصاد الاسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي، م26، ع1، 2013م، جدة ص504.

العلوم التي ليس لها أصول دينية، والدين هو مبادئ وتفسيرات أو نشاطات تمارس بناء على إخلاص إرادي، إذن الاقتصاد الوضعي يتبنى عقلانية وصفية والتي تعتبر ثوباً ملازماً لمذهبه ونظامه وعلمه والتي يتم باسمها اقضاء الدين والأخلاق واستبعادها عن دائرة التحليل الاقتصادي، باعتبارها عناصر فوق اقتصادية تحمل مقولات قيمية وليس وصفية تشوش على الرؤية العلمية، فمثلا في القرن الرابع الميلادي نشأة نزعة فلسفية، خاصة (في إنجلترا وفرنسا) لإبعاد الدين والأخلاق عن العلوم، خاصة الاقتصاد، فقد قضى هذا الاتجاه على كل الجهود الرامية الى اقامة فلسفة تتفق مع الدين، وقضى على العلوم والافكار التي تمجد الاخلاق والقيم وقامت حرب بين الامراء ورجال الكنيسة، ليبدأ عهد جديد قائم على فصل الدين عن العلم، وخاصة علم الاقتصاد، فانتشر الفكر الوثني وظهرت فكرة الدين الطبيعي والذي اعتبره كثير من المؤرخين أنه بداية التاريخ الفكري للإنسان، وهو فكر جديد يعتمد على الطبيعة في فهمها للإنسان وللعالم، وبالتالي سُنّت القوانين العلمية محكمة، تحكم الظواهر الاجتماعية؛ والاعتقاد بأن الانسان يستطيع بإمكاناته العقلية اكتشاف تلك القوانين والسيطرة علي تلك الظواهر بدون مساعدة قوي خارجية او غيبية.

### المرحلة الثانية (صياغة التاريخ)<sup>(1)</sup>:

إن الذين كتبوا التاريخ الاقتصادي من حيث الفكر ومن حيث التطبيق هم الأوروبيون، فقد كتبوه من منظور رؤياهم لأحداث التاريخ، ومن منظور مساهمة مفكرهم، ومن منظور تطويرهم الاقتصادي، فالناظر لتاريخ الفكر الاقتصادي، يجده يمثل التاريخ الأوربي فقط، حيث تم تجاهل كل فكر وتاريخ لا يمت للأوروبيين بصلة، وحتى يضمنوا استمرارية هذا المعتقد في المستقبل فقد ارحوا للفكر الاقتصادي ولعلم الاقتصاد الوضعي على أنه فكر وتاريخ الإنسان الأوربي فقط، والدليل على ذلك المراحل الرئيسية لتطور العلم او الفكر كلها أوربية الأحداث والفكر وهي<sup>(2)</sup>:

(1) رفعت العوضي: مركّزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي مع اقتراح بعض المقررات الدراسية، اجاث ندوة اسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، جامعة الازهر، 1992م، ط1، ص35-36.

(2) احمد ديدات: مفهوم العبادة في الاسلام، ترجمة علي عثمان، المختار الاسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص15.

- الحضارة اليونانية (..-350 ق.م)
- الامبراطورية الرومانية (..- 500 ق.م)
- العصور الوسطي (500-1500م)
- الرأسمالية التجارية (1500-1800م)
- المدرسة الكلاسيكية (1776-1820م)
- المدرسة الرومانسية والمدرسة التاريخية (1820-1860م)
- المدارس الاشتراكية (1820-1880م)
- مدرسة الكلاسيك الجدد (1870-..)
- المدرسة الكينزية (1836-..)
- اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فالأوروبيون يرون أن أول الحضارات هي الحضارة اليونانية، لذلك جعلوا الفكر الاقتصادي يبدأ بها. ثم قُسمت مدارس الفكر الاقتصادي بناءً على مدارس الفكر الأوربي، أي أن الفكر الاقتصادي كله عبارة عن صناعة أوروبية.

بينما تم تجاهل الحضارات الأخرى غير الأوروبية، التي لا بد وأن تكون تضمنت أفكاراً اقتصادية قيمة مثل الحضارة الفرعونية والآشورية والبابلية والصينية القديمة.

الأمر الآخر هو أن المؤرخين يعتبرون العصور الوسطي كفترة تخلف وركود علمي واقتصادي وحضاري، حتي أنهم نعتوا تلك العصور بالمظلمة، وتجاهلوا الامبراطورية الاسلامية، والحضارة الاسلامية التي بلغت اوج ازدهارها وانتعاشها الفكري والاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة (500-1500م).

كما أن هؤلاء المؤرخين تجاهلوا رواد الفكر الاسلامي الاقتصادي وغيرهم، ممن تركوا بصمات واثاراً علمية لا تمحي على طريق العلم البشري، متضمناً الفكر الاوربي ذاته، مثلما حدث مع ابن خلدون والفارابي وابن سينا وابن الدلجي وغيرهم.

### المرحلة الثالثة (التطبيق):

عمد الاوريون على استعمار البلاد الاسلامية فترة من الزمن، وبذلك تم العمل على ابعاد الدين عن حياة الناس، واستبداله بقيم وقوانين وضعيه تخدم الانظمة الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية)، وذلك عن طريق<sup>(1)</sup>:

- ابعاد المناهج الاسلامية عن مناهج التعليم، ليخرج طالب غير ملم بالأحكام الشرعية، ولا يستطيع ايجاد الحلول لما يستجد من قضايا حديثة.
- منع تطبيق الشريعة الاسلامية داخل المحاكم واستبدالها بالقوانين الوضعية، وبذلك ابعدت الشريعة الاسلامية عن حل ما يستجد من تعامل الناس بعضهم مع بعض.
- سن الانظمة والقوانين التي تخدم الاتجاه الاشتراكي والرأسمالي، ونتيجة لذلك كان اغفال تطبيق الاقتصاد الاسلامي في حياة المسلمين.
- وبذلك اصبح الكل يقول بانه ليس هنالك ما يسمى بالاقتصاد الاسلامي، من الغربيين بل ومن المسلمين انفسهم.

### المطلب الثاني: مناقشة الاسباب والرد عليها:

نسبة لاحتمال اختلاف السائل عن وجود اقتصاد إسلامي من عدمه، فقد يكون السائل مسلماً يشهد أن لا إله إلا الله وأن سيدنا محمد رسول الله ﷺ، أو من غير المسلمين، لذلك سنرد من خلال اتجاهين:

#### الاتجاه الأول: الرد علي غير المسلم:

علماء الاقتصاد الغربيين مختلفين في أمر الاقتصاد، فمنهم من يقول بأنه علم محايد أي لا علاقة له بالقيم والأخلاق والديانات مثل (مارشال، روبنز، سامويلسون، فريدمان)، ومنهم من يعترف بأن علم الاقتصاد تدخله القيم أو تتسرب إليه بطريقة أو بأخرى مثل (ستيوارت ميل، كينز الأب).

<sup>(1)</sup> عبد الله عبد المحسن الطريقي: الاقتصاد الاسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الرياض، ط11، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ص24.

فإذا أخذنا بالرأي الثاني نقول أن المذهب الاقتصادي يدين بالدين والأخلاق والقيم المستمدة من الكتاب والسنة النبوية المطهرة وهذا يعني وجود اقتصاد إسلامي، وهذا لا يعني أنه مختلف كلياً عن الانظمة الوضعية، بل يمكن ان يتفق معه في المقولات الوصفية وهي كثيرة ويختلف معه في المقولات القيمية وهي قليلة.

وإذا كان هنالك اختلاف في دخول القيم في علم الاقتصاد إلا أنه ليس ثمة اختلاف في دخولها في النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، اذن هنالك نظام اقتصادي اسلامي<sup>(1)</sup>.

الأمر الآخر (الرأي الأول): أن علم الاقتصاد الإسلامي يغرس الأخلاق والدين ويجعلها أساساً جوهرياً لكل متضمناته ومكوناته ويرفض ما يتناقض معها، والاقتصاديات الوضعية تتجاهل الدين والعقيدة والأخلاق، بل أنهم لم يعترفوا بعلم الاقتصاد إلا عندما تم تخليصه عن كل ما هو ديني وأخلاقي، وأن مسألة الدين فقط هي الفاصل أو المعيار الذي يستخدمه الكثير من المفكرين والعلميين للحكم على وجود علم من عدمه، فإذا تضمنت مجموعة من الأفكار جوانب دينية فهي لا تمثل علماً، وهي نفسها تصبح علماً عندما يتم تخليصها من أية أفكار دينية، فقد ذكر المفكرون أن مدرسة الطبيين هي التي قامت بتأسيس علم الاقتصاد الحقيقي، وذلك لأنها قامت بعرض الافكار الاقتصادية بعد تخليصها من كل ما هو ديني وأخلاقي، ونعتوا تلك العصور بالمظلمة، علماً بأن الدين المسيحي كان يتمتع بمكانة رئيسية في المجتمعات الأوروبية وكان رجال الدين يتمتعون بالسلطة العليا في الحكم وفي التعليم وفي توجيه مجتمعاتهم، وكانت تلك الفترة ايضاً فترة ازدهار الأديان السماوية وتقديسها والعمل بها في الواقع الفعلي والاخذ بها في الفكر وفي العلم وفي السلوك، ومن أجل ذلك اعتبرت تلك العصور بالمظلمة.

<sup>(1)</sup> زينب صالح الاشوح: الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، ص 365.

ولكن عندما ترجع الى مؤلفات تطور الفكر الاقتصادي يتبين لنا أن علم الاقتصاد الحديث الذي أسهمت في وضعه مدارس غربية كانت دائما في الأساس معتمدا على مجموعة من القيم الأخلاقية، وبعض هذه القيم موروث من أديان سماوية أو من أعراف أخلاقية وسلوكيات اجتماعية متوارثة، وبعضها مرتبط بالفلسفات التي ادعت أن السعادة الفردية تتحقق بالمادة وحدها.

كما أن عزل الظاهرة الاقتصادية عن الظواهر الأخرى، كما فعلت المدرسة النيوكلاسيكية، بحجة الحياد العلمي، يتضمن في حد ذاته قيماً أخلاقية سلبية، فالاقتصاد ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، فلماذا العجب عندما يقوم الاقتصاد الإسلامي بتحليل الظاهرة الاقتصادية معتمداً على قواعد شرعية وقيماً إسلامية<sup>(1)</sup>.

الأمر الآخر أن ما توصلت إليه التطورات العلمية الحديثة يناقض ادعاءاتهم، حيث أن نظرية الكوانتم والنظرية النسبية قد اسقطتا مبدأ الحتمية والميكانيكية والعلية واطراد الطبيعة، وثبوت وبقين قوانينها لأن هذه المبادي استندت إلى مبررات كاذبة، أو زائفة، أثبتت مبدأ السببية اللاحتمية للظواهر الطبيعية، حيث أن سلوكها قد يتأثر بعوامل عشوائية يمكن تفسيرها بقوانين ونظريات الاحتمالات<sup>(2)</sup>.

يعتقد كون (Kuhn)<sup>(3)</sup>، ان الاخفاق البسيط في النظرية لا يؤثر عليها وانما يُفسّر، ولكن اذا زادت الاخفاقات فإنها تصبح معضلة علمية (أزمة العلم)، ويجب اعادة صياغة أسس العلم ونظرياته وبالتالي رفض تلك النظريات التي تسببت في ذلك، ويتم مراجعة المشكلات وهذا ما يطلق عليه ثورة العلم، وهي تحدث نتيجة المنافسة بين الأفكار المختلفة والخلافات الرشيدة حول المنافع والفوائد من تلك البدائل.

(1) عبد الرحمن يسري احمد: مصدر سابق، ص9.

(2) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي: مصدر سابق، ص5.

(3) Thomas Kuhn: the structure of scientific revolutions, Chicago: University of Chicago press(1970 2nd edition with postscript) 66-76 .

في القرن الحادي والعشرون حدث تحولا في القيم والفكر الرأسمالي تمثل في التأكيد على الجانب الأخلاقي في السلوك الاقتصادي، فيعتقد بولتنسكي وشياپلو 2005 (Boltanski, shiapello)<sup>(1)</sup>، ان الرأسمالية واجهت خلال الستينات والسبعينات أزمات مست شرعيتها وكان من نتائجها التشكيك في النظام الأخلاقي للمجتمع الرأسمالي.

كما نمت في هذه الفترة جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين، ومنظمات حماية البيئة والتي تعتقد أن موارد المجتمع يتم استنزافها، وأن البيئة التي يحيا فيها الانسان يجري العبث بتوازنها، وحتى السلوك الاستهلاكي اصبح اكثر اغراقا في المادية والفردية دون الاهتمام بعواقب ذلك على المجتمع.

كما أعتقد مارلين Marlinr loubat عام 2010م، أن ازمة الرهن العقاري أدت إلى موجات جديدة من المتطلبات الأخلاقية وأن الخروج من الأزمة يجب أن يحمل أبعاداً أخلاقية جديدة. وكذلك varey 2011م، أرجع أسباب الأزمة إلى النظام الغربي ومقوماته ومعتقداته، أن هنالك حاجة إلى نظام جديد يقوم على أساس واحد، وهو مفهوم تسويق الرفاه الاجتماعي، حيث يكون دور التسويق هو تعزيز الاستدامة وليس زيادة النمو وتوفير الحاجات وليس مجرد البيع.

وأرجع Kotler 2010م، اسباب الأزمة إلى انتفاء التعاملات الإنسانية في سوق المال، حيث تركزت دون قيم ومبادئ أخلاقية تحكم التعامل. في الواقع فإنه لا يوجد معتقد ديني منفصل تماما عن واقع الأنشطة اليومية للبشر، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، فالعلاقة بين الروحانية والحياة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية<sup>(2)</sup> <sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup>Boltanski,L. & shrapello,E . 2005 The new spirit of capitalism, London ,UK. .

<sup>(2)</sup>Spirituality, Religion & globalization Journal of macro marketing, 24(2) :92

<sup>(3)</sup>عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي: مصدر سابق، ص14.

## الإتجاه الثاني: الردّ على المسلمين:

ذهب كثير من الكتاب المسلمين إلى نفي وجود الاقتصاد الإسلامي كعلم، وكنظام، منهم من يعتقد أنه لا فرق بين الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات، وأن فقه المعاملات مكتمل، ولم يبق الأولون للآخرين ما يقال فما الذي سيضيفه هذا الجهد إلى الإسلام والمسلمين، عموماً يمكن الرد على من أنكروا وجود اقتصاد إسلامي من المسلمين من خلال النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

أولاً: من حيث تعريف علم الاقتصاد في اللغة وهو: إدراك الشيء بحقيقته واليقين والمعرفة، فإذا ما عدنا إلى الظواهر الاقتصادية والمسائل الاقتصادية المختلفة، فإن إدراك تلك الأمور بحقيقتها واليقين بمعرفتها، لا يتحقق بشكله الكامل إلا عند الله سبحانه وتعالى، وطالما أن الله سبحانه وتعالى قد أنزل كتابه إلى البشر ليمدهم ببعض ما يعلم سبحانه، وطالما أن الله سبحانه وتعالى ذكر أن هذا الكتاب شامل لكل الأمور، قال تعالى: ﴿مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام، 38]، فهذا يعني بجلا أن كتاب الله سبحانه وتعالى ينطوي على علم الاقتصاد، وأن ذلك العلم الإلهي للاقتصاد الذي أراد الله سبحانه وتعالى للبشر أن يعرفونه ويعلمونه عن طريق كتابه وسنته الصحيحة، لا بد وأن يفوق العلم البشري للاقتصاد (الاقتصاد الوضعي)، من ناحية اليقين والمعرفة ودرجة الثقة.

من جانب آخر العلم في التصور الإسلامي هو في مقابل الظن، فالمعلوم خلاف المظنون، وهو ما عبر عنه القرآن الكريم بقوله ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَخِيعُونَ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم، 28]، والجميع يعتبر أن العلم هو الذي يتضمن حقائق يقينية لا يرقى إليها الشك، إلا أن الفكر الغربي يعتمد في ذلك على التجربة والعقل، فيستخلص منها مقولات وصفية، في حين يضيف الإسلام إليهما النص والنقل، اللذان يتضمنان

(1) زينب صالح الاشوح: مصدر سابق، ص 370.

مقولات قيمة أمرة وناهية، ونجد في التراث الإسلامي علوماً اقتصادية وصفية تعتمد التجربة والعقل، ولكن بخلفية إسلامية ويندرج تحت هذه العلوم كتابات ابن خلدون مثلاً<sup>(1)</sup>.

ثانياً: من حيث شمولية الدين الإسلامي: الدين هو الإطار الشامل لكل أنظمة الحياة في الإسلام، فكل شعبة من شعب الحياة حين يعالجها الإسلام يمزج بينها وبين الدين ويصوغها في إطار من الصلة الدينية للإنسان بخالقه وآخرته<sup>(2)</sup>، الاقتصاد يبحث في كسب المعاش واشباع الحاجات والادخار والاستثمار والملكية، وفي هذه الأمور ينفق الناس معظم دخولهم، فإذا كان الإسلام قد خلا من كل ذلك فهل يكون شرعاً كاملاً؟<sup>(3)</sup>.

ثالثاً: كل شيء ينقسم إلى قسمين: علم وسلوك، أو علم وعمل، أي أن هناك فرق بين العلم بالشيء وبين الشيء ذاته، فمثلاً قد يكون هنالك مجتمع يطبق ويتبع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، أي المبادئ الاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، إذن هنالك سلوك ولكن ليس هنالك علم، فقد يكون هنالك مجتمع إسلامي يعرف تماماً أحكام الشريعة الإسلامية، ومع هذا فهو لا يطبقها، إذن توجد أحكام فقهية تتعلق بالاقتصاد ولكن لا يوجد سلوك أو تنفيذ أو تطبيق.

وعلم الاقتصاد يعرف على أنه: دراسة لسلوك الإنسان تجاه المشكلة الاقتصادية. أي دراسة لمحاولات الإنسان لحل المشكلة الاقتصادية، فالإنسان حياته مجموعة مشكلات، وكل مشكلة تحل باتجاه معين، مثلاً إنسان يعاني من مشكلة قانونية يتصرف تصرفات توحى بأن مشكلته قانونية، في الشريعة أول صفة للشريعة الشمول، أي لم تترك سلوك عن سلوكيات الإنسان إلا ووضعت له حلاً إما بالنهي أو بالموافقة أو بالتخيير. السيدة عائشة - رضي الله - عنها قالت أن الرسول ﷺ كان خلقه القرآن.

(1) محمد الصحري: الاقتصاد الإسلامي رؤية مقاصدية، دار احياء النشر الرقمي، 2013، ص14.

(2) محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، ط 6، بيروت، 1982م، ص167.

(3) عيسى عبده: الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، ط 1، 1974م، القاهرة، ص 2.

إذن: أنه في عهد الرسول ﷺ كان هنالك اقتصاد إسلامي كسلوك، تم تجمعت المسائل الاقتصادية، ومنذ ذلك العهد وبشكل تدريجي، واستكملت مقوماتها لتصبح في النهاية علماً قائماً في العهد الحديث، والفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي هو في تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذا السلوك مرتبط بالعقيدة، فالعمل الانساني لا يؤتي ثماره الطيبة الا إذا صحت العقيدة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ٥﴾ [المائدة، 5]، فالمنظومة الاقتصادية الإسلامية هي منظومة عقائدية، مرتبطة ارتباطاً عضوياً بعقيدة التوحيد إيماناً وعبادة وأخلاقاً، وهذا الارتباط هو الذي يحدد منهج وأدوات ومجالات المنظومة الاقتصادية الإسلامية، والغاية التي تستهدفها، فالإسلام يهتم بشمولية الفعل الإنساني في جانبه المادي وفي جانبه السلوكي دون الفصل بينهما.

رابعاً: من حيث وجود الانسان: فالإنسان في هذه الأرض خلق ليقوم من الوجهة الشرعية على هدف اقتصادي بصفة أساسية وهو (عمارة الأرض)، وثمره تحقيق الإنسان لذلك الهدف بالاستخدام السليم للأحكام الشرعية الإلهية هي دخول الجنة واتقاء عذاب النار، ويستمد تلك الأحكام من القرآن الكريم المنهج الرباني.

يقول تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦﴾ [الذاريات، 56]، والعبادة في الإسلام ليست الصلاة والصيام والصدقات فقط، وإنما مفهوم العبادة في الإسلام مفهوم شامل، يحتوي تقريباً على كل ما يتعلق بأنشطة الأفراد، فالعبادة هي كل شيء يقوله الفرد أو يفعله ابتغاء مرضاة الله، وذلك بالطبع يشمل كل الفرائض والنوافل والأنشطة الاجتماعية والمجهودات الفردية من أجل رفاهية الجنس البشري، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٣٢﴾ [الأنعام، 162]، فالإسلام أسلوب حياة ويتطلب ذلك أن يكيف الأفراد حياتهم وفقاً لتعاليمه في كل مجال<sup>(1)</sup>.

(1) أحمد ديدات: مصدر سابق، ص. 15.

خامساً: من حيث عدم الفهم الصحيح لمفهوم الاقتصاد الإسلامي، أو إلى عدم الفهم العلمي لطبيعة التشريع في الاقتصاد الإسلامي الذي يجمع بين أعمال العقل في النص القرآني أو النبوي الشريف، أو أعمال العقل في الأحكام الفقهية الجاهزة، وأعمال العقل في الواقع، بمنهج يختلف عن ذلك الذي في حقل الفقه. فطبيعة التشريع في علم الفقه تقوم على أعمال العقل في الدليل الشرعي لاستنباط الحكم العملي، كما تشير تعريفات الفقه وغاياته من ذلك، وهي البحث في ما يجوز ولا يجوز.

سادياً: من حيث مقاصد الشريعة: لأن الشريعة الإسلامية جاءت بأحكام للمعاملات معللة بتحقيق المنافع ودرء المفاسد، والحكم فيها يدور على علته وجوداً وعدماً، فأينما وجدت العلة التي مقصدها تحقيق المصلحة وجد الحكم، وأينما انتفت العلة التي مقصدها دفع المضرة انتفي الحكم، كما أن الشريعة أتت بقواعد كلية لاستنباط الأحكام، مدارها هو تحقيق المصالح ودفع المفاسد، وقد تركت منطقة واسعة هي مدار الاجتهاد، لمراعاة الظروف المتغيرة<sup>(1)</sup>.

ألا نقتنع بعد كل هذا بوجود فرع من هذا العلم الالهي الشامل يسمى الاقتصاد الاسلامي؟

### المطلب الثالث: كيف ننشئ اقتصاداً اسلامياً:

أولاً: يجب علينا كمسلمين أن نخرج من حالة الإنهزامية عند تناولنا القضايا الإسلامية، فنحن عندما نتحدث عن الإسلام، أو أي جانب من جوانبه عادة نكون في موقف دفاعي، ونحاول أن نثبت أنه يتماشى أو لا يتناقض مع أحد الأنظمة الوضعية المعاصرة، وكأن هذه الأنظمة هي الأصل والإسلام هو الفرع.

فالإسلام كنظام حياة يعد أشمل وأكمل وأروع من أي نظام وضعي، ولا يقبل المقابلة ناهيك عن استحالة المقارنة مع أي نظام بشري، فهو نظام رباني<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> محمد عمر زبير: دور الدولة في تحقيق اهداف الاقتصاد الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والدراسات، (محاضرة)، ص. 8.

<sup>(2)</sup> عبد الحميد الغزالي: الانسان اساس المنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، ص 6.

ثانياً: على الرغم من أن العلم عموماً يتميز بمقولاته الوصفية (أي القوانين) التي يتوصل إليها، إلا أن هنالك جوانب أساسية من كل علم (خاصة العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد) لا مفر لأي باحث أن يستند فيها لقيم سابقة، كما أن نصوص الشريعة الإسلامية على الرغم من أنها أساساً مصدر للقيم، لكنها كثير ما تنطوي على مقولات وصفية عن الحياة الاقتصادية. فإذا استبدلنا بالقيم التي لا بد أن يستند إليها علم الاقتصاد قيماً إسلامية وأضفنا إلى المقولات الوصفية من نصوص الشريعة الإسلامية يمكننا حينئذ أن ننشئ علم اقتصاد إسلامي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الرابع: أهمية وجود الاقتصاد الإسلامي:

قيام علم الاقتصاد الإسلامي من الأهمية بل من الضروري بمكان لاعتبارات متعددة منها:

أولاً: الاعتبار الدين: قد يتعجب البعض من مقولة أن وجود علم الاقتصاد الإسلامي واجب ديني، ولكنها الحقيقة لكل من يعلم بأن الشريعة الإسلامية شاملة، لكل الأمور الحياتية وشمولية الشريعة تحتم وجود علم يفسر الحركة داخل هذه الحياة وتضبطها، ولذلك قال علماء المسلمين أن الفروض الإسلامية قسمان: فروض أعيان وفروض كفاية، والمقصود بفروض الكفاية تلك الأمور التي يتعين وجودها على مستوى الأمة والجماعة فهي فروض على الجماعة والمجتمع، في مقابل فروض الأعيان التي هي فروض على الأفراد بذواتهم، وقدموا في فروض الكفاية ضابطاً عاماً أو تعريفاً صارماً محدداً هو كل ما لا يستغني عن المجتمع في تسيير حياته من ماديات ومعنويات ومن أنشطة ومهن وعلوم.

(1) محمد انس الزرقا: تحقيق اسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الاسلامي،

يقول الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين ج 1 ص 15: (أما فروض الكفاية فهو كل علم لا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا كالطب، إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، والحساب فإنه ضروري في المعاملات، وهذه العلوم لو خلا بلد ممن يقوم بها حرج أهل البلد).

ويقول ابن عابدين في حاشيته ج 1 ص 42: (وأما فروض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا كالطب والحساب واللغة وأصول الصناعات). ومستند ذلك العديد من النصوص الشرعية.

إن النصوص الشرعية (القرآن الكريم، السنة المطهرة)، الخاصة بالجوانب الاقتصادية تحتم على المسلم العمل في دائرة الحلال بعيداً عن الحرام.

ثانياً: الاعتبار العلمي: من المعروف أن الأفكار والنظريات الاقتصادية السائدة في العالم هي في الحقيقة أفكار ونظريات تخدم أو تصب في دائرة المذهب الاقتصادي الرأسمالي، وكل التفسيرات الواصفة لسلوك الفرد هي في الأصل نظاماً رأسمالياً.

ومن المعروف أن فلسفة ومقومات الاقتصاد الرأسمالي تختلف عنها في النظام الإسلامي، والتسليم بذلك يفضي إلى ضرورة وجود علم للاقتصاد يتولى هذه المهام في ضوء هذا النظام.

إن سلوك الفرد المسلم الاقتصادي وإن تشابه ظاهراً مع سلوك غيره لكنه مغاير له من حيث الدوافع والغايات والأساليب والوسائل لأن المرجعية مختلفة، فمثلاً كيف يفسر الاقتصاد الوضعي الآتي:

-قيام الفرد المسلم طوعية بدفع الزكاة رغم أنها تنقصه كمياً.

-وكيف يفسر امتناع المسلم من التعامل الربوي رغم ما يدره عليه من عائد ومكسب.

-وكيف يفسر ايثار المسلم غيره على نفسه في الكثير من الحالات؟

-وكيف يفسر ايثار المسلم الإنفاق الخيري على مصلحته الاقتصادية الخاصة؟

ثالثاً: الاعتبار العملي: من الملاحظ في حياتنا العملية ونتيجة لتطبيقنا المنهج الاقتصادي الرأسمالي مدي التخلف الاقتصادي من جهل وفقر ومرض وحرمان وبطالة وتبعية<sup>(1)</sup>.

ألا يحق لنا بل ألا يجب علينا أن يشمر علماءنا عن ساعد الجد في إيجاد علم للاقتصاد ذي مقولات مغايرة نستخدمه في مواجهة هذه المشكلات. هذه بعض الاعتبارات التي تقف وراء مقولتنا بأهمية وجود علم للاقتصاد الإسلامي.

### الخاتمة:

#### النتائج والتوصيات:

##### أولاً: النتائج:

1. المغالطات الدائرة حول وجود اقتصاد إسلامي من عدمه مفتعلة من قبل الغربيين.
2. ابعاد الدين عن العلم أمر مقصود لسيادة الأنظمة الوضعية.
3. كتب تاريخ الفكر الاقتصادي تمثل التاريخ الأوربي فقط.
4. هنالك حضارات عظيمة سادت لم تضمن في كتابة التاريخ الاقتصادي مثل الحضارة الفرعونية، والأشورية، والبابلية، والصينية القديمة.
5. تجاهل مؤرخو التاريخ الاقتصادي المفكرين الإسلاميين، أمثال ابن خلدون، والفارابي، والدلجي، وابن سينا، رغم مساهمتهم في علم الاقتصاد.
6. اذا كان العلم يشمل الدين والأخلاق فهذا دليل على وجود اقتصاد إسلامي.
7. عزل الدين عن العلم بحجة الحياد هو في حد ذاته قيمة أخلاقية سلبية.
8. أثبتت التطورات العلمية الحديثة في مجال الاقتصاد ناقض ادعاءات مؤرخو الاقتصاد.

<sup>(1)</sup> محمد شوقي الفنجري: الوجيز في الاقتصاد الاسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994، ط1، ص74.

9. الدين الإسلامي شامل لكل جوانب الحياة واصفاً لمشكلاته وواضعا لها الحلول، بما في ذلك السلوك الاقتصادي.

10. مقصد الشريعة الإسلامية في المعاملات بتحقيق المنافع ودرء المفاسد.

11. الاقتصاد الإسلامي له مقولات قيمية وأخري وصفية خلافاً الوضعي.

12. وجود الاقتصاد الإسلامي مهم من عدة جوانب، فأهميته من الجانب الديني

تتمثل في شمول الشريعة .

### ثانياً: التوصيات:

1. الخروج من حالة الانهزامية والدفاعية عن كل ادعاء في الإسلام عموماً والاقتصاد

خاصة.

2. العمل على إيجاد آليات تساعد على تطبيق العلوم الإسلامية في أرض الواقع،

وخاصة جانب المعاملات (الاقتصاد).

3. زيادة بيوت الخبرة في مجال الاقتصاد الإسلامي من كليات، وتنوير المجتمع بنتائج

تلك البحوث للعلم والعمل.

4. عمل مراكز متخصصة في كل دولة كمرحلة أولى تقوم بعمل بحوث في الاقتصاد

الإسلامي وتقوم بجمع هذه البحوث لاستخراج خلاصة تكون لبنات أساسية وبداية لأساس

في تجميع واستخلاص نظرية الاقتصاد الإسلامي.

### المصادر والمراجع:

1. أحمد ديدات، مفهوم العبادة في الاسلام، ترجمة علي عثمان، القاهرة، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، (د.ت.).
2. زينب صالح الاشوح الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة، كتب عربية، دون بيانات النشر.
3. محمد الصحري، الاقتصاد الإسلامي: رؤية مقاصدية، د.م.، دار إحياء النشر الرقمي، 2013.
4. محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، ط6، بيروت، 1982م.
5. محمد شوقي الفنحري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، ط.1، القاهرة، دار الشروق، 1994.
6. عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، دون بيانات النشر.
7. عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، ط.11، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، د.ت.
8. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، ط2، د.م.، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.
9. عيسى عبده، الإقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، ط1، القاهرة، 1974م.
10. محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج. 2، الاقتصاد الإسلامي، 1990.
11. محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، م2، 1990.
12. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي: تشخيص الازمة المنهجية لعلم الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م26، ع1، 2013م، جدة.
13. رفعت العوضي: مرتكزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي مع اقتراح بعض المقررات الدراسية، اجاث ندوة اسهام الفكر الاسلامي في الاقتصاد المعاصر، جامعة الازهر، 1992م، ط1.
14. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والدراسات، (محاضرة).

15. Boltanski, L. & shrapello, E. 2005, The new spirit of capitalism, London ,UK.
16. Spirituality , Religion & globalization Journal of macro marketing, 24(2) :92.
17. Thomas Kuhn: the structure of scientific revolutions, Chicago: University of Chicago press, (1970 2nd edition with postscript).